مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

دور الأحزاب السياسية في الاستقرار السياسي وعدمه

اقليم كوردستان العراق نموذجاً

The role of political parties in political stability and lack thereof Kurdistan Region Iraq model

د. شڤان أحمد عبدالقادر
كلية القانون والعلاقات الدولية / الجامعة اللبنانية الفرنسية

المدرسة المساعدة هاژه كۆسرەت مجيد
كلية القانون والعلاقات الدولية / الجامعة اللبنانية الفرنسية

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام: ٢٠١٨/٥/١٠
القبول: ٢٠١٨/٦/١٣
النشر: **صيف ٢٠١٨**

Doi: 10.25212/lfu.qzj.3.3.14

الكلمات المفتاحية:

Politics, Party, Stability, Society, Conflict, Democratic Transformation, System, Kurdish Society, Party Function.

الملخص

جاء البحث تحت عنوان " دور الأحزاب السياسية في الإستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي لإقليم كوردستان العراق أنموذجاً) لإظهار كيف أن للأحزاب السياسية دوراً أو تأثيراً على عملية الإستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي داخل المجتمع الكوردي.

وجدير بالذكر في سياق التحول الديمقراطي في إقليم كوردستان العراق، تصبح أهمية تطوير دور الأحزاب السياسية دوراً مهماً وفعالاً في خلق نظام حياة إجتماعية وإقتصادية وسياسية في المجتمع.

وفي سبيل ذلك إعتمد الباحث على أكثر من منهجين للبحث العلمي مثل المنهج التحليلي والتأريخي والمنهج التحليلي والوصفي وأيضاً منهج دراسة الحالة.

في ضوء الطبيعة الإشكالية للبحث ومنطلقاته الأساسية، تم تقسيم بنية البحث الى جانب إدخاله في ثلاثة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: هو بمثابة إطار نظري عام يهدف الى تسليط الضوء على القضايا النظرية لظاهرة الأحزاب السياسي وقسمته الى مطلبين: خصص المطلب الأول

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

لتناول مفهوم الأحزاب السياسية لغة وإصطلاحاً، من خلال دراسة أهم الإتجاهات النظرية في تحديد مفهومه، والمطلب الثاني مناقشة أنواع الأحزاب السياسية وأنماط النظم الحزبية وأيضاً وظائف الأحزاب.

وفي **المبحث الثاني** فقد خصص لتعريف الإستقرار السياسي بالتطرق لأهم الإتجاهات النظرية التي ساهمت في تحديد ماهيته من خلال تقسيمه على مطلبين: المطلب الأول خصص لتوضيح مؤشرات الإستقرار السياسي أما المطلب الثاني: فيتحدث عن العوامل المؤثرة على ظاهرة الإستقرار السياسي.

أما المبحث الثالث والأخير: ولإثراء البحث ارتأينا أن نرفق جانبه النظري والتطبيقي بهذا المبحث الذي نبرز فيه دور الأحزاب السياسية على ظاهرة الإستقرار السياسي وعدم الإستقرار السياسي (اقليم كوردستان العراق أنموذجاً).

وقد أعقبنا البحث بخاتمة تتضمن أهم الإستنتاجات التي توصلنا اليها ومنها:

1 - تثقيف المواطنين الكوردية حول الآثار السلبية للمشاكل والخلافات بين الأحزاب السياسية العاملة في اقليم كوردستان العراق وعدم ترتيب البيت الكوردي على تحقيق الإستقرار في مختلف الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة البصرية والسمعية.
2 - لايمكن التعامل مع مشكلة عدم الإستقرار السياسي في اقليم كوردستان العراق من خلال الإصلاحات المؤسسية الضرورية للمؤسسات الإدارية والمالية للدولة أو الهيئات التنظيمية وحدها، ولكن من خلال تحالف جميع الأجهزة والمؤسسات وسلطات الدولة بما في ذلك الوكالات الحكومية والهيئات التنظيمية والقطاع الخاص وأيضاً المجتمع المدني فعال..

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المقدمة

تحتاج الأحزاب السياسية في أي نظام سياسي الى بيئة ديمقراطية ترتكز على ترسيخ حالة المؤسسات وضمان الحريات والحقوق الأساسية للأفراد، بما في ذلك الحق في تأسيس الأحزاب والجمعيات السياسية كمكون أساسي في الأنظمة السياسية المعاصرة.

وهذا ما يجعل الأحزاب السياسية وسيطاً اجتماعياً وسياسياً يهدف الى التواصل بشكل دائم و مستمر بين المؤسسات الحكومية الحالية والمواطن من خلال ترشيد وتنظيم العمل السياسي مع الآليات الدستورية المتاحة، وفي مقدمتها شرعية تمثيل مصالح المواطنين والدفاع عنهم. الوصول الى السلطة، أيضاً قيادة الحكومة أو الإنضمام الى المعارضة.

وللأحزاب السياسية العاملة في إقليم كوردستان العراق تأثير هام جداً في الحياة السياسية، بحيث أن هذا التأثير يغير طبيعة ذلك، ووظيفة الأحزاب من جهة، ويخلق بيئة تغذي الفساد، ولا تسمح بتحقيق الإستقرار والإصلاح من جهة الأخرى.

أهمية البحث:

تظهر أهمية أي دراسة في طبيعة الموضوع الذي نعالجه، والمشكلة التي يعرضها، والنتائج التي يتم التوصل اليها، وأثر المناقشات على الموضوع، ومجال المعرفة التي يتم تقديمه بشكل عام، سواء من حيث شرح وتوضيح الأفكار الغامضة، والأهم من ذلك تستجيب الإفتراضات بشكل علمي حول الظاهرة المدروسة.

تهتم هذه الدراسة بموضوع الأحزاب السياسية ودورها في الإستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي (اقليم كوردستان العراق أنموذجاً) وابراز الخطورة والتحديات التي يمر بها المجتمع الكوردي في ظروف الراهنة وسبل معالجتها (مخاطر وتحديات).

أهداف البحث:

فأهداف هذا البحث يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1 - طرح مفهوم الأحزاب السياسية وفق أسس عملية ودراسة أنواع النظم الحزبية ووظائفه.
2 - شرح مفهوم الإستقرار السياسي وإظهار أهم العوامل المؤثرة على ظاهرة عدم الإستقرار السياسي.
3 - الكشف عن مخاطر الأحزاب السياسية العاملة في اقليم كوردستان العراق وأثرها على عملية الإستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي.

صعوبات البحث:

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

في حقيقة الأمر فإن صعوبات إشكالية الأحزاب السياسية ودورها في الإستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي داخل اقليم كوردستان العراق قد تشخصت في ثلاثة معوقات رئيسية:

1 - حساسية الموضوع وخطورته.
2 - شمولية البحث وسعته.
3 - قلة المصادر الكافية لإكمال البحث.

إشكالية البحث:

الأحزاب السياسية كأحد أشكال التنظيم عرفتها جميع المجتمعات في كل العصور والزمان، إنه موضوع معقد وآثاره متنوعة. لذا يمكن القول إن الأحزاب السياسية ظاهرة عالمية لا تقتصر على مجتمع معين أو مرحلة التأريخية.

بناء على هذه القناعة، سأحاول تسليط الضوء على الأحزاب السياسي وأثره على الإستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي (إقليم كوردستان العراق أنموذجاً)

ومن ثم فإن الإشكالية التي تطرحها البحث هي:

الى أي مدى ساهم الأحزاب السياسية في تفاقم مشكلة عدم الإستقرار السياسي داخل إقليم كوردستان العراق.

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

1 - ماهو مفهوم الأحزاب السياسي والإستقرار السياسي؟ وماهي أهم الإتجاهات النظرية التي تساهم في تعريف معنى المفهومين؟
2 - ماهي المقاربات النظرية الأكثر أهمية لظاهرة الأحزاب السياسي؟ وماهي أنواعه ووظائفه؟
3 - ماهي مؤشرات وأهم العوامل المؤثرة على ظاهرة عدم الإستقرار السياسي.
4 - ماهي الظروف والعوامل التي أدت الى زيادة نسبة الأحزاب العاملة في إقليم كوردستان العراق؟ وماهي مظاهر تأثيره على الإستقرار السياسي.

فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية السابقة تم إعتماد الفرضيات التالية:

1 - تساهم التعددية الأحزاب في عدم الإستقرار السياسي داخل إقليم كوردستان العراق.
2 - مواجهة ظاهرة عدم الإستقرار السياسي والحد من إنتشاره في الإقليم يتطلب توافر الإرادة السياسية والشعبية الواعية.

منهجية البحث:

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ونظراً لطبيعة البحث، فإنها تتطلب إستخدام أكثر من كل منهج في الموقع المناسب وفقاً لمتطلبات كل فصل وكل موضوع في محاولة للتواضع مع الموضوع بطريقة متوازنة في الفصول والدراسة.

فقد تم إستخدام المنهج التحليلي التأريخي الذي يساعد على التعرف على هذا الموضوع، كما إستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي بإعتبار إنه منهج تم ربطه منذ تأسيسه بتحليل الأوضاع والظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية القائمة في أي البلد في الماضي والحاضر وحتى المستقبل.

ونظراً لطبيعة الموضوع تم إستخدام منهج دراسة الحالة وتكمن أهميته في الجانب التطبيقي.

ولفهم الجوانب المختلفة للموضوع، قسمنا البحث الى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: هو بمثابة إطار نظري عام يهدف الى تسليط الضوء على القضايا النظرية لظاهرة الأحزاب السياسي وقسمته الى مطلبين: خصص المطلب الأول لتناول مفهوم الأحزاب السياسية لغة وإصطلاحاً، من خلال دراسة أهم الإتجاهات النظرية في تحديد مفهومه، والمطلب الثاني مناقشة أنواع الأحزاب السياسية وأنماط النظم الحزبية وأيضاً وظائف الأحزاب.

وفي **المبحث الثاني** فقد خصص لتعريف الإستقرار السياسي بالتطرق لأهم الإتجاهات النظرية التي ساهمت في تحديد ماهيته من خلال تقسيمه على مطلبين: المطلب الأول خصص لتوضيح مؤشرات الإستقرار السياسي أما المطلب الثاني: فيتحدث عن العوامل المؤثرة على ظاهرة عدم الإستقرار السياسي.

المبحث الثالث: ولإثراء البحث ارتأينا أن نرفق جانبه النظري والتطبيقي بهذا المبحث الذي نبرز فيه دور الأحزاب السياسية على ظاهرة الإستقرار السياسي وعدم الإستقرار السياسي (اقليم كوردستان العراق أنموذجاً).

دور الأحزاب السياسية في الاستقرار السياسي وعدمه(إقليم كوردستان العراق نموذجاً)

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المبحث الأول

مفهوم الأحزاب السياسية

يتناول هذا المبحث في المطلب الأول التأصيل النظري لمفهوم الأحزاب السياسية حيث يتعرض إلى مفهوم الحزب السياسي في الفكر الليبرالي والفكر الماركسي، ثم يتطرق في المطلب الثاني إلى تصنيف الأحزاب السياسية وانماط النظم الحزبية و وظائف الأحزاب السياسية وأدوارها.

المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السياسية:

من الواضح إن الأحزاب السياسية هي من أهم الظواهر السياسية التي عرفها علم السياسة في العصر الحديث ومن أجل فهم ظاهرة الأحزاب ودراستها بشكل معمق، يستعرض هذا المطلب مفهوم الأحزاب السياسية في الفكر الليبرالي والفكر الماركسي.

تعريف الحزب السياسي:

المعنى اللغوي والمعنى الإصطلاحي للأحزاب السياسية:

أ - المعنى اللغوي:

جاء في مختار الصحاح: حزب الرجل أصحابه، والحزب أيضاً يعني الطائفة، ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا، والأحزاب تعني أيضاً الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء الصلاة والسلام. ومن هنا نرى أن كلمة (حزب) لغة تفيد الجمع من الناس، وهو ما يدَل على الاعتياد على شيء ما[1].

ب - المعنى الإصطلاحي للحزب السياسي:

لقد اختلف المفكرون في تعريف الحزب السياسي ويرجع هذا الاختلاف إلى تعدد الإيدولوجيات، وإلى تطور النظرة إلى وظيفة الحزب وأدواره.

[1] إمام إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الرابعة، ٢٠١٢، ص٢٢٩.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

1 - الفكر الليبرالي:

يركز الفكر الليبرالي في تعريفه للحزب السياسي على الجانب العملي والهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب للوصول إلى السلطة، وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة والمشاركة في صنع القرار، كما أن البرنامج السياسي للحزب يلعب دوراً جوهرياً في مرحلة تأسيسه[2].

يعرف رالف غولدمان الأحزاب السياسية بأنها " منظمات غير حكومية تحشد ممثلي الشعب في الهيئات التشريعية وتعبيء الناخبين من أجل تقلد المناصب الحكومية، وتوجه المبادرات والبرامج الحكومية لصالح قادتها وناخبيها"[3].

ويعرف جورج بيردو الحزب السياسي بأنه " كل مجموعة أفراد تجاهر بنفس الرؤية السياسية وتعمل من أجل إنتصار هذه الرؤية وجعل أكبر عدد من المواطنين يؤمنون بها. وفي نفس الوقت تحاول الوصول إلى السلطة أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة".

ما يمكن ملاحظته من خلال هذه التعريفات المختلفة هو وجود ثلاثة عناصر أساسية: التنظيم، الوصول إلى السلطة، وتحقيق برنامج سياسي[4]، وفي هذا الصدد يقول جان شارلو في مؤلفة عن الأحزاب السياسية بأن الحزب هو:

1 - منظمة مستمرة تتجاوز، بمطامحها، قادتها.
2 - منظمة محلية تقيم علاقات منظمة ومتنوعة على المستوى الوطني.
3 - لها إرادة واضحة ومتعمدة للفوز بالسلطة وممارستها لوحدها أو بمشاركة الغير، أو التأثير على هذه السلطة والضغط عليها في حال وجودها خارج الحكم.
4 - ولها هم بأن تجد لنفسها دعماً شعبياً عن طريق الاقتراع الحر، أو لجوئه إلى استخدام العنف المادي من أجل الوصول إلى السلطة.

---

[2] د. سعاد الشرقاوى، الأحزاب السياسية (أهميتها-نشأتها-نشاطها)، جامعة القاهرة-كلية الحقوق، يونية ٢٠٠٥، ص١٣. وأيضاً فضلون آمال، إستخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام (دراسة تحليلية)، رسالة الماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علوم الإعلام والإتصال، قسنطينة، ص٢٥-٢٦.

[3] رالف م. غولدمان، من الحرب إلى سياسة الأحزاب (التحول الحرج إلى سيطرة المدنية)، ترجمة فخري صالح، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، ١٩٩٦، ص٣٧.

[4] نقلاً عن صباح صبحي حيدر، الأحزاب ودورها في التنشئة السياسية في إقليم كوردستان العراق "دراسة تحليلية ميدانية"، رسالة الماجستير غير المنشورة، جامعة صلاح الدين، كلية القانون و السياسة-قسم السياسة، أربيل، ٢٠٠٣، ص١٤.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ونستنتج من هذه التعريفات بأن الوصول إلى السلطة هو الهدف الأساس الذي تسعى إليه الأحزاب عامة، وذلك إما عن طريق الإقتراع الحر، أو عن طريق الإكراه.

2 - الفكر الماركسي:

يعرف الحزب بأنه " تنظيم يوجد الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي"[5].

ويعرف الحزب الشيوعي بأنه " طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفيةالإستغلال بشتى أشكاله وصورة بهدف الوصول إلى الحكم ديكتاتورية البروليتاريا"

فمفهوم الحزب عند الفكر الإشتراكي والماركسي هو حزب طبقي حيث يتم التركيز فيه على التكوين الاجتماعي للحزب، والارتباطات الإقتصادية لأعضائه والمراتب التي يحتلونها في السلم الاجتماعي، في الفكر الماركسي هو جزء من طبقة معينة بل وقسم متقدم أو " طليعي" في الطبقة، وأنّ الحزب الثوري أو العمالي يركز على طبقة العمال ويمثل قاعدتها.

المطلب الثاني:أنواع الأحزاب السياسية:

والمقصود ب "أنواع" الأحزاب السياسية هو "أشكالها" المختلفة، وهنا نكون بصدد تصنيف الأحزاب السياسية، وهذا يعني أن هناك عدة معايير، يمكن أن ننني عليها - مجتمعة أو منفردة- تصنيف الأحزاب السياسية في عالم اليوم، فبناءً على الأساس التنظيمي والتوجه العقائدي (مثلاً)، يمكن أن نقسم الأحزاب السياسية على ثلاثة أنواع رئيسة، كالآتي[6]:

أ - أحزاب القيادات:

مفردها حزب القائد، وهو الحزب الذي ينشأ ويتمحور حول شخصية قيادية معينة إذ تنفرد هذه الشخصية بالسيطرة على نشاط الحزب لما تتمتع به من كاريزما (خصائص قيادية متفردة).

ويصبح هذا الحزب المؤسس بهذه الطريقة مؤسسة تمثل الإتجاه الذي يدعو إليه الشخص وغالباً ما ينهار الحزب بوفاة أو هزيمة الزعيم.

ب - حزب البرنامج (الحزب الواقعي أو العملي أو البراجماتي)

هو الحزب الذي يتبنى برنامجاً عملياً ويدعو لتطبيقه لإعتقاده بأن هذا البرنامج يتغير من وقت لآخر وفقاً للظروف.

ج- الحزب الأيديولوجي أو الأحزاب الأيديولوجية:

[5] د. خامۆش عمر عبدالله و د. عدنان عبدالله رشيد، بنەماكانی سیستەمە سیاسیەكان، كتێبخانەی یادگار، سلێمانی-عێراق، چاپی دووەم، ٢٠١٥، ل١٩٦.
[6]الدكتور لطفي لبيب شاكر وآخرون، مبادىء العلوم السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص٢١١.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

يهتم بمعتقد أو عقيدة دينية، سياسية، وهو القائم على أساس فكر سياسي "أيديولوجية" ، حيث يصبح –هذا الفكر- هو المحرك الأساسي لكل أنشطته ومواقفه.

الفرع الأول: النظم الحزبية:

يقصد بالنظم الحزبية الإطار الذي يحدد هامش الحرية المتاح لوجود الأحزاب وحركتها، ولطبيعة العلاقات والتفاعلات بينها، أو بين الأجنحة المتنافسة في داخلها.

وهنا نجد أن النظم الحزبية السياسية تتوزع بين أربعة نماذج أساسية:

أ - نظام الحزب الواحد:

وهو نظام يحتكر فيه حزب واحد السلطة دون منافس ويسود هذا النظام في دول كثيرة تختلف نظمها السياسية والإجتماعية إختلافاً كبيراً مثل الدول الشمولية أو الدول التوتاليتارية كالأحزاب الشيوعية في منظومة الدول الإشتراكية السابقة، وكوبا، وكوريا الشمالية، الصين الشعبية وغيرها.

إذ تتميز هذه الأنظمة بالحزب الواحد الذي يحكم من خلال رؤية آيديولوجية شاملة يحاول فرضها على الجميع ويحدد مواقفه وسياساته دون سواه[7].

ب -نظام الحزب المهيمن:

والمقصود به حزب مهيمن على المسيرة السياسية العامة في الدولة، كحزب المؤتمر Congre في الهند، والحزب الديموقراطي الليبرالي في اليابان، والحزب المهيمن لاينفي وجود أحزاب سياسية أخرى إلى جانبه، بل ويستفيد من ضعف تأثيرها، وإنقساماتها الداخلية ليطرح نفسه كممثل وحيد للأمة في تطلعاتها. وكان الحزب الوطني الديمقراطي هو الحزب المسيطر في مصر منذ عهد السادات وإلى نهاية عهد مبارك، وقد سقط مع ثورة الشعب المصري في شباط عام ٢٠١١، وبقرار من المحكمة العليا، بعد أن هيمن على رئاسة البلاد ومجلس الشعب لثلاثة عقود، رغم وجود أحزاب أخرى كانت تمارس نشاطاتها عبر صحافتها، وممثليها في البرلمان[8].

ج- نظام الحزبين:

[7] الدكتور رجب عبدالحميد، مبادىء العلوم السياسية، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص١٧٦-١٧٧.

[8] د. قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى ٢٠١٢ ص ٢٨٦-٢٨٧.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وفيه يتصدر حزبان كبيران المنافسة على الساحة السياسية، ليس لأن الأحزاب الأخرى ممنوعة أو مقيدة النشاط من الناحية القانونية؛ وإنما لأنهما إستطاعاً دون غيرهما أن يستقطبا أصوات الناخبين[9]. فنظام الحزبين الكبيرين هو في حقيقة الأمر نظام متعدد الأحزاب على الصعيدين القانوني والسياسي، لكن عملية تداول السلطة أصبحت بحكم تفاعلات الواقع والثقافة السياسية السائدة حكراً على حزبين فقط، ومثال نظام الحزبين ما نجده في كل من الولايات المتحدة - بين الحزبين الديمقراطي سنة (١٨٠٠) والجمهوري سنة(١٨٥٤)- ، وإنكلترا -بين حزب العمال وحزب المحافظين.

د- نظام تعدد الأحزاب:

وهو نظام لا يتسم فقط بوجود أحزاب كثرة متنافسة في حلبة الصراع غلى السلطة وإنما أيضاً بتوافر فرص متكافئة لتداول أو اقتسام السلطة بين أكثر من حزبين فالحزب الذي يحصل على أغلبية المقاعد يصبح بمقدوره أن يشكل الحكومة منفرداً، أما إذا لم يتمكن أي حزب من الحصول على أغلبية مطلقة فيجب -في هذه الحالة- تشكيل حكومة إئتلافية، ويسود هذا النظام معظم الدول الأوروبية الغربية بدرجة معينة من الإختلاف. ففي هولندا مثلاً كان هناك أربعة عشر حزباً ممثلاً في البرلمان بعد إنتخابات ١٩٧٢. وفي إيطاليا كان هناك ثمانية أحزاب في البرلمان، وكذلك في فرنسا، وبلجيكا وغيرها.

الفرع الثاني: وظائف الأحزاب وأدوارها

الهدف الرئيسي لأي حزب هو الوصول إلى السلطة، وعندما يتحقق له هذا الهدف تصبح وظيفته الرئيسة هي الإمساك بدفة الحكم وإدارة شؤون البلاد. وعندما يكون الحزب في صفوف المعارضة يصبح كل نشاطه منصباً على الإستعداد لكسب جولة الإنتخابات التالية وتولي شؤون الحكم. فمن الطبيعي أن تختلف الوظائف والأدوار التي تلعبها الأحزاب السياسية من مجتمع إلى آخر ومن نظام سياسي إلى آخر، ويمكن أن نختصرها في الآتي[10]:

أ - تشكل الأحزاب نقطة استقطاب وانسجام؛ فهي تعمل بوسائلها المتعددة على تقريب المرشحين أصحاب الميول الواحدة، وتوحيد اتجاهاتهم العامة، والإسهام في لمس مشكلات الشعوب، وتوضيحها وبسط أسبابها للدراسة، واقتراح وتوفير وسائل الحلول لها. مما يؤدي إلى التثقيف الجماهيري، تجاه كثير من المسائل العامة. وبعد وصوله إلى السلطة يحاول الحزب تحقيق الانسجام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لاسيما وأن وصوله إلى السلطة يكون نتيجة لحيازته على أكبر عدد من المقاعد النيابية بما يؤهله لتشكيل الحكومة.

ب - وللحزب السياسي عادة وظيفة انتخابية تتمثل في اختيار المرشحين وتنظيم الحملات الإنتخابية، وتوجيه الناخبين على الاقتراع وتعزيز المشاركة في العمل السياسي، سواء بالمنشورات أو الصحف أو المؤتمرات الحزبية والاجتماعات الانتخابية.

[9] حەسەن مستەفا گەزنەیی و بژار عبدالله ئەحمەد، سیستەمە سیاسیەکان (سیستەمی سیاسی عێراق و هەرێمی کوردستان وەک نموونە)، ناوەندی چاپ و بڵاوکردنەوەی سۆران-عێراق، ٢٠١٢، ل٢٣٦.

[10] د. لطفي لبيب شاكر، المصدر السابق، ص٢١٣.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ت - وضع الدراسات في مختلف القطاعات وشتى الحقول حول القضايا العامة وتقديمها بشكل اقتراحات للحكومة مباشرة، أو عبر نوابه.

ث - تحاول تحقيق الوحدة القومية في دول تعاني من الانقسامات على أسس عرقية ولغوية ودينية وطائفية وترتبط عملية الوحدة القومية بهدف أكبر وهو بناء الأمة من ناحية، وبناء الدولة من ناحية ثانية، بحيث يتجه الولاء الأعلى للمواطنين للدولة وليس لأي كيانات أخرى دونهما أو فوقهما.

المبحث الثاني

ماهية الإستقرار السياسي

أ - تعريفه

يتكون مصطلح الإستقرار السياسي من كلمة الإستقرار وصفته السياسية. وكلمة الإستقرار في اللغة العربية مأخوذة من إستقر، يستقر، إستقراراً[11]، وقد اشتق مصطلح الاستقرار من القر، حيث يعرف لسان العرب القر بأنه القرار في المكان، أي قرار وثبوت.

وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه ":قارو الصلاة"، معنى القرار لا الوقار، أي أسكنوا فيها ولا تتحركوا ولا تعبثوا قال تعالى: "يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع وإن الآخرة هي دار القرار[12]" بمعنى هي محل الإقامة ومترل السكون والاستقرار. وقوله تعالى أيضا: "االله الذي جعل لكم الأرض قرارا والسماء بناء[13] ...، أي: قارة ساكنة مهيأة لكل مصالحكم، تتمكنون من حرثها وغرسها والبناء عليها، والسفر والإقامة فيها، أي: أنّ الله تعالى هو الذي جعل لكم الأرض التي أنتم على ظهرها قراراً تستقرون عليها وتسكنون فوقها.

إن هذا المعنى الذي يفيد السكون والثبات والقرار، في القرآن الكريم أو في القواميس اللغة العربية أو عند المفكرين العرب، لا يختلف عن المعنى الذي تفسره مختلف القواميس الأجنبية أو التعاريف التي وردت في شأن مفهوم الإستقرار، فالقاموس الفرنسي لاروس Larousse يرى أن صفة الإستقرار تعني بقاء الحالة أو الوضعية على حالها أي على ما هي عليه، بمعنى وجود حالة من التوازن المستمر[14].

[11] س.م. لحام و الآخرون، القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص٣٧٣. و أيضاً: د. كميل حبيب و أحمد عودي، قاموس المفردات الدبلوماسية والعلاقات الدولية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس-لبنان، ٢٠٠٥، ص٥٨٧.

[12] القرآن الكريم، سورة غافر، الآية ٣٩.

[13] القرآن الكريم، سورة غافر، الآية ٦٤.

[14] DictionnaireLarrouus, Paris, Larrosse, 1982, p: 389.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

يؤكد "Jan- Erik Lane and Svante Arson" أنه لا يوجد تعريف منهجي إجرائي نموذجي للإستقرار السياسي، بيد أنه يمكن الإعتماد سواء على تعاريف عامة وبسيطة أو على تعاريف مركبة، حيث يحتوي الإستقرار السياسي على عنصرين[15]:

- النظام (اللا فوضى)، والذي يعني غياب العنف والقوة والإكراه والقطيعة مع النظام السياسي.
- الإستمرارية، وتعرف الإستقرار بالغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي، بتدني مستوى اللا استمرارية في التطور السياسي، وبغياب قوى إجتماعية وحركات سياسية تسعى إلى ادخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي.

وقد عيب على هذا التعريف أنه لا يبرز بصفة واضحة أن "النظام" و "الإستمرارية" مختلف من الناحية الإصطلاحية، ففي صورة وجود قوى إجتماعية وحركات سياسية تسعى إلى ادخال تغيرات جوهرية على النظام السياسي، لا يمكن لأحد أن يفترض غياب العنف والقوة والإكراه والقطيعة مع النظام[16].

وترى الأستاذة المصرية (نيفين مسعد) أن الإستقرار السياسي "هو ظاهرة تتميز بالمرونة وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء مايلزم من تغييرات لمجاوبة توقعات الجماهير، واحتواء ماقد ينشأ من صراعات دون إستخدام العنف السياسي إلا في أضيق دعماً لشرعيته وفعاليته"[17]

وترى أستاذ العلوم السياسية آرنت ليبهارت "فيحصر الإستقرار السياسي في أربعة عناصر، صيانة النظام، النظام المدني، الشرعية، والفاعلية[18]"

يمكن أن نستنتج من كل هذه التعاريف أن الإستقرار السياسي هو غاية لا يمكن أن تتحقق إلا بتكاثف جهود النظام السياسي وأفراد المجتمع على حد السواء.

المطلب الأول: مؤشرات الإستقرار السياسي

وللإستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات لا يختلف عليها الباحثون، ويمكن إجمالها كالتالي:

أ- نمط إنتقال السلطة في الدولة: المقصود بإنتقال السلطة هنا تغيير شخص رئيس الدولة، هي عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الإنتقال طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك

[15]Jan Erik lane and Svante Arson, Politics and Society in Western Europe, London: sage publications, fourth edition, 1999. P: 294.

[16] صاموئيل هنتغتون، النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، ترجمة: فلو عبود، دار الساقي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص٦٠.

[17] نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص٥.

[18] آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد-بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص١٦.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الإستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الإنقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الإستقرار السياسي[19].

ب- شرعية النظام السياسي: تعد شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للإستقرار السياسي، والإستقرار السياسي يعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية. هناك عدة إتجاهات في تعريف الشرعية السياسية، قانوني، سياسي، ديني، والذي يهمينا هو الإتجاه السياسي، الذي يعرف الشرعية السياسية" تبرير السلطة الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية"[20].

ت- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة: تعد قوة النظام السياسي من المؤشرات المهمة لظاهرة الإستقرار السياسي، لأن النظام يتوجب عليه مسؤوليات – لا يمكن تحقيقها دون إمتلاك عناصر القوة- كالدفاع عن البلد في حال تعرضه لإعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع. وفي حال كان النظام السياسي ضعيفاً لا يستطيع صوت سيادته وتحقيق أمنه الداخلي، فإن النتيجة الطبيعة التبعية للنظم القوية.

ث- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية: المقصود بالقيادات السياسية هي السلطة التنفيذية، فبقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشر للإستقرار السياسي، ولكن يجب أن يقترن ذلك برضا الشعب. ويعد التغيير السريع في المناصب القيادية أحد مؤشرات عدم الإستقرار السياسي.

ج- الإستقرار البرلماني: إن البرلمان هو الممثل للشعب في كل الأنظمة على إختلاف أنماطها (رئاسي، برلماني، مختلط) ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رئيس الدولة حل البرلمان، على إعتبار أن شرعية البرلمان تؤخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الإنتخاب ولكن في بعض الأحيان تظهر صور لعدم الإستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل في: أولاً: إستقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان ثانياً: حل البرلمان قبل إنتهاء مدته القانونية[21].

ح- الديمقراطية والتدعيم المشاركة السياسية: تعد المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالإستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، وهي الحالة التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية وإختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية[22].

خ- غياب العنف الحروب الأهلية والحركات الإنفصالية والتمردات: إن العنف السياسي هو التعبير الرئيسي لعدم الإستقرار السياسي، أما إختفاء العنف السياسي فهو من المؤشرات المهمة على ظاهرة الإستقرار السياسي. ويمكن تعريف العنف السياسي بأنه " الإستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين، وذلك لتحقيق أهداف السياسية أو أهداف إقتصادية و إجتماعية لها دلالات سياسية". أما الحركات الإنفصالية والتمردات والحروب الأهلية فتمثل أعلى صور عدم الإستقرار السياسي، وذلك لتضمنها اللجوء إلى العنف على نطاق واسع.

---

[19] جونا صبحي جميل، ظاهرة الإستقرار واللاستقرار السياسي (دراسة في الحالة العراقية بعد ٢٠٠٣)، رساله الماجستير غير منشورة، جامعة صلاح الدين، كليه القانون والعلوم السياسية، ٢٠١٣، ص١١.

[20] جونا صبحي جميل، المصدر السابق، ص١٤.

[21] علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، التنمية السياسية ودورها في الإستقرار السياسي في سلطنة عمان (١٩٨١-٢٠١٢)، رسالة الماجستير غير المنشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٢، ص١٤٢-١٤٤.

[22] جونا صبحي جميل، المصدر السابق، ص١٣-١٤.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

د- نجاح السياسات الإقتصادية للنظام: ينظر إلى الإستقرار الإقتصادي على أنه مؤشر عام من مؤشرات الإستقرار السياسي في كل الدول، فعندما يكون النظام السياسي مستقراً، فإنه يوجه سياساته الإقتصادية نحو أهداف التنمية، وهذه السياسات التنموية التي ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد وتخلق نوعاً من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي.

ذ- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية: إن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي يمكن إجماله بالوضع الأمني والإقتصادي، وكلا السببين بدورهما يؤشران إلى ظاهرة عدم إستقرار سياسي، وكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دل ذلك على وجود الإستقرار السياسي.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على ظاهرة عدم الإستقرار السياسي

تتعدد العوامل والأسباب التي تؤثر سلباً على ظاهرة الإستقرار السياسي، والتي يؤدي ظهورها إلى انتشار حالة عدم الاستقرار. وهي تندرج تحت لواء العوامل الداخلية، والتي تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي. والعوامل الخارجية التي ترتبط بالبيئة الخارجية للنظام السياسي، والتي تؤثر عليه بشكل مباشر أو غير مباشر. فالعوامل الداخلية المؤثرة في ظاهرة الإستقرار السياسي هي تلك العوامل التي تنبع من البيئة للنظام السياسي، أي من داخل بيئة جغرافية وإجتماعية وإقتصادية وثقافية، ولها حدود تفصلها عن البيئة الخارجية مع التسليم بوجود علاقات تأثير وتأثر، وتشمل هذه العوامل[23]:

1 - ضعف المؤسسات السياسية: والصراع الشخصي على السلطة، وهذا ناتج عن الإفتقار إلى قاعدة مؤسساتية قوية، والى وجود سكان فاعلين سياسياً، وهنا تبرز أهمية البناء الدستوري، والمؤسسات الدستورية من أجل تحقيق الإستقرار.

2 - التضخم الدستوري: لأن تعاقب الدساتير وتواليها وتغييرها السريع هو تعبير عن حالة من عدم الإستقرار، وهو ما يتعارض بالطبيعة مع هدف الدستور في ضمان الإستقرارية والثبات. وهو ماقد يؤدي بدوره إلى تغيير طبيعة النظام السياسي القائم. إضافة إلى أن غموض النصوص الدستورية ومرونتها من شأنه أن يمنع لرئيس الدولة وأفراد النخبة الحق في تحليل وتفسير الدستور بطريقة تخدم سياساتهم ومصالحهم.

3 - الإنحطاط المؤسسي: الذي يجعل مؤسسات الدولة أبنية ضعيفة وتعاني الوهن الذاتي، وتفتقد الشرعية وغير قادرة على التكيف مع المستجدات، وهو ما يقود إلى تدخل العسكريين في الحياة السياسية بحكم أنهم يمثلون قوة منظمة وفعالة وقادرة على فك الفراغ السياسي، كما يقود ذلك إلى الإنقلابات العسكرية والإغتيالات السياسية لتغيير أشخاص الحكام والوصول إلى السلطة مما يؤدي إلى حالة من عدم الإستقرار السياسي.

[23] أ. محمد الصالح بوعافيه، الإستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون لجامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، العدد الخامس عشر/٢٠١٦، ص٣٢٤-٣٢٥.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

4 - الفساد السياسي: لاسيما حينما يكون على مستوى القيادة الحكامة، التي لا تهتم الا بمصلحتها، وبكيفية الحفاظ على مكانتها في السلطة، معتمدة في ذلك على إستعمال وسائل وأساليب القمع والقهر والدعم الخارجي مما يدفع العسكريين إلى التدخل في الحياة السياسية، والإستيلاء بالتالي على الحكم، وهو ما يفجر الأزمات ويخلق مشاكل عديدة في المجتمع من شأنها أن تؤدي إلى الفوضى والى اللإستقرار.

5 - الصراع بين القوى التقليدية والقديمة، التي من مصلحتها الحفاظ على الوضع الراهن، وبين القوى الجديدة التي تميل إلى التغيير والتجديد، وهذا عادة ما يصاحبه إنقسام في المجتمع لصالح القوتين، مما يؤدي لا محالة إلى نشوب التوترات والأزمات العنيفة.

6 - سوء وفساد الجهاز الإداري، ومشاكله على صعيد السلطة التنفيذية، وعدم قدرته على القيام بدوره في نواحي الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، مما يؤدي إلى تفشي الأزمات، والى تردي الأوضاع في الحياة العامة وهو ما من شأنه أن ينعكس بشكل سلبي على فرص التنمية، وعلى سلوك الأفراد والمجتمع بشكل عام فتظهر حالة اللإستقرار، الناتجة عن هذا الضعف في الجهاز التنفيذي[24].

7 - الأزمات الإقتصادية: بحيث لها تأثير كبير على الإستقرار السياسي وهي تشمل ظاهرة إرتفاع الأسعار وإنخفاض الأجور وعجز الدولة عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين كفرص العمل والتعليم والصحة وإحتكار السلطة والفعاليات الإقتصادية من قبل بعض الأفراد، ناهيك عن مشكلة البطالة التي تعتبر من بين أبرز المشكلات والتحديات التي تواجهها العديد من الدول.

8 - التعبئة الإجتماعية، التي يرى صاموئيل هانتجتون أنها قد تزعزع الإستقرار أكثر من النمو الإقتصادي لأنها تولد وتعزز المتطلبات أو المطالب بشكل أكبر من الإشباعات التي يجلبها توسع الإنتاج. كما أكد بأن عمليات التعبئة الإجتماعية السريعة تلعب دوراً في زيادة العنف وعدم الإستقرار.

أما العوامل الخارجية التي تؤثر في ظاهرة الإستقرار السياسي فهي عديدة، وتأخذ صوراً متنوعة، فمنها ماله تأثير إقتصادي ومنها ما له تأثير سياسي وإجتماعي وثقافي. ولعل أبرز هذه العوامل هي[25]:

1 - التدخلات الدولية والأجنبية المباشرة وغير المباشرة في شؤون بعض الدول، حيث تلعب القوى المتدخلة دوراً بارزاً في تدبير المكائد السياسية التي قد تطيح ببعض الحكومات والأنظمة السياسية، وتساهم في دعم حركات التمرد، وفي الإنقلابات العسكرية، وفي إيجاد الإنقسامات القبلية أو تعميقها، وهو ما ينعكس سلباً على الإستقرار السياسي في هذه الدول.

[24] أ. محمد الصالح بوعافية، المصدر السابق، ص٣٢٥.

[25] كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الإستقرار السياسي في شمال إفريقيا-دراسة حالة جزائر، رسالة الماجستير غير المنشورة، جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٢، ص٦٢-٦٣.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2 - الحروب والنزاعات بين الدول، والتي تعتبر من بين أخطر وأشد العوامل الخارجية التي تهدد الإستقرار السياسي وكذلك الأمن الداخلي للدول.

3 - العامل الإقتصادي الدولي المتمثل في النظام الإقتصادي الدولي، الذي كثيراً ما يؤثر بشكل سلبي على الأوضاع السياسية، في كثير من الدول لاسيما الدول الفاشلة منها بشكل غير مباشر، فالرأسمالية هي ميزة الإقتصاد العالمي، وهي وسيلة إقتصادية تعمل تأيرات إقتصادياً على مناطق لا تستطيع أن تسيطر عليها كيانات سياسية، وهو ما يؤدي بالتأكيد إلى غياب الأمن وإنتشار ظاهرة عدم الإستقرار بكافة أنواعه.

4 - محاكاة الحدث أو عولمته، بحيث يلعب دوراً بالغ الأهمية في زعزعة الإستقرار السياسي في معظم الدول ويتم ذلك من خلال التأثر بالأحداض التي تحدث، فالثورات التي حدث في بداية سنة ٢٠١١ في تونس[26] التي إشتغلت فيها. شرارة ما سمي بالربيع العربي لتتبعها بعد ذلك كل من مصر، ليبيا، اليمن، سوريا.

المبحث الثالث

دور الأحزاب السياسية في إستقرار السياسي وعدم الإستقرار السياسي (إقليم كوردستان العراق نموذجاً)

تتدفق الأحزاب السياسية التي ذكرنا سابقاً مسؤولية تقديم مرشحين للإنتخابات، بهدف أساسي هو الإستيلاء على السلطة السياسية لتعزيز المصلحة العامة، وتصبح هذه المسؤولية أكثر صعوبة، ومهمة، وشاقة في مجتمعات تعددية حيث يصعب في الغالب بناء توافق آراء مجتمعي بشأن المسائل الوطنية الحاسمة. وكما أشار يولامو بارونغو: فالديمقراطية التعددية بدلاً من تفريقها وتوازنها في المجتمع تشجع فعلاً على إكتساب وإحتكار السلطة من جانب عدد قليل من الأفراد والجماعات، وتوفر أسباباً تجعل مجموعة أقوى من الأفراد تستبق السياسات العامة وتسيطر عليها[27].

وفي هذا السياق، ينبغي للأحزاب السياسية من المتوقع أن توفر منبراً هائلاً لبناء توافق الآراء بشأن القضايا الوطنية الحاسمة، ولا سيما في مجتمعات تعددية مثل إقليم كوردستان العراق، في مثل هذه الأوضاع، "للأحزاب السياسية دور مركزي فعال في الديمقراطية الناشئة، من خلال تحديد وتسييس وتمثيل الإنقسامات الإجتماعية". بما في ذلك الإثنيات والأديان والطبقات والجغرافيا. وهذا هو السبب الذي دفع إلى القول بأنه ربما أكثر من أي عامل آخر، يتوقف نجاح توطيد الديمقراطية في بلد ما على فعالية الأحزاب السياسية في هيكلة الصراع السياسي. حيث تلعب الأحزاب السياسي نوعاً من دور الوساطة وهي تقوم بذلك عن طريق تجميع وتوجيه المصالح العامة وتجنيد القادة السياسيين وتدريبهم. دعماً للأدوار السالفة الذكر للأحزاب السياسية،

[26] حەمید دەباشی بەهاری عەرەبی کۆتاییی پۆستکۆلۆنیالیزم، وەرگێرانی لە ئینگلیزییەوە: گۆران سەباح، دەزگای چاپ و بڵاوکراوەی ئاراس، هەولێر-عێراق، چاپی یەکەم، ٢٠١٢، ل٣٧.

[27] J. Shola Omotola, Political Parties and the Quest for Political Stability in Nigeria, Taiwan Journal of Democracy, volume 6, No.2,December 2010, p: 127-128, day of visit (8/3/2018), available on the link, http://www.researchgate.net.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

يتحدث رايلي عن ما يسميه "الدعم النظامي الأعمق" للأحزاب السياسية التي تساعد على جعل الديمقراطية تعمل بفعالية ووفقاً له[28]:

أ- فهي توسط بين مطالب المواطنين من جهة وأعمال الحكومة من جهة أخرى، وتجمع المتطلبات المتنوعة للناخبين في سياسة عامة متماسكة.

ب- يجعل من الممكن إتخاذ اجراءات جماعية فعالة داخل الهيئات التشريعية. وبدون تحالفات التصويت التي يمكن التنبؤ بها والتي تقدمها الأطراف، ستكون هناك فوضى مع تحول الأغلبية التشريعية من قضية إلى أخرى والتصويت للتصويت.

ت- كما أن الأحزاب هي القناة الأساسية للنظم الديمقراطية التي تجعل الحكومات مسؤولة عن أدائها.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن تصريف هذه المهام ليس أمراً معطياً. ويعتمد الكثير على درجة إضفاء الطابع المؤسسي على الأحزاب السياسية فيما يتعلق بالتنظيم والإنضباط والديمقراطية الداخلية والتماسك. وفي حالة عدم وجود هذه الأحزاب، من المرجح أن تتقلص الأحزاب السياسية على مجرد الشكليات لمجرد تحقيق الإحساس بالبر، موجود في مثل هذه الظروف دون منافسة سياسية حقيقية، وعندما يسود جو من هذا القبيل تصبح الأطراف ناقصة وغير مجهزة تجهيزاً كافياً للتصدي لها مسؤولياتهم.

في هذه الظروف ، قد تميل مجموعات المصالح المختلفة إلى ابتكار أجهزة بديلة لتوجيه مطالبها ، بما في ذلك المظالم ، ليس فقط داخل الأطراف ولكن أيضًا عبر النظام بأكمله. وستكون النتيجة النهائية ، إذا لم يتم التحقق منها في الوقت المناسب ، عبارة عن حمل زائد للنظام بأكثر مما يمكن أن يتحمله في وقت واحد ، مما يؤدي إلى ضعف النظام وربما انهيار النظام السياسي والاستقرار. وهذا هو السبب جزئيا لماذا هناك قلق متزايد على الأحزاب السياسية كقوة مزعزعة للاستقرار ، أو حتى كتهديد لتوطيد الديمقراطية ، في الديمقراطيات الانتقالية. مرة أخرى ، يعطي رايلي وصفاً حيوياً للسمات الرئيسية للأحزاب السياسية في مثل هذه السياقات كما يقول: "في العديد من البلدان، لاسيما في الديمقراطيات الإنتقالية، تكافح الأطراف للإضطلاع بهذه الأدوار. وبدلاً من ذلك تظهر الأطراف مجموعة من الأمراض التي تقوم قدرتها على تقديم نوع من فوائد النظام التي تعتمد عليها السياسة التمثيلية. بعض هذه الأمراض، وفقاً لرايلي هي أن[29]:

أ - وكثيراً ما تكون مؤسسية سيئة، مع محدودية العضوية، وضعف القدرة على وضع السياسات وتحويل الدعم.

ب - غالباً ما تكون مرتبطة بعلاقات شخصية أو إقليمية أو إثنية ضيقة، بدلاً من أن تعكس المجتمع ككل.

ت - عادة ما تكون رشيدة تنظيمياً، لا تصل إلى الحياة إلا في وقت الإنتخابات.

ث - فإنها قد لا يكون لها إلا القليل في إيديولوجية متماسكة.

ج - فإنها غالباً ما تفشل في الوقوف على أي أجندة سياسية معينة.

ح - غالباً ما تكون غير قادرة على ضمان العمل الجماعي المنضبط في البرلمان، مع تحول الأعضاء بين الأطراف.

[28] Previous Source, p: 128.
[29] Previous Source, p: 130.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

خ - ونتيجة لذلك، كثيراً ما تكافح الأطراف لإدارة النزاعات الإجتماعية وتخفق في تقديم السلع العامة وبالتالي تعزيز التنمية.

والنقطة هي أن الحزب السياسي يمكن أن يوفر أساساً للصراع المجتمعي أو توافق الآراء. إعتماداً على تنظيمه، والإنضباط الداخلي والإتساق، وفهم الديمقراطية. كما إرتفع مستوى إضفاء الطابع المؤسسي عليه، كلما كان النظام أكثر فائدة من حيث الإستقرار السياسي والعكس بالعكس. ومع ذلك، مهما كانت توجهاتهم، سواء كانت مصادر الصراع أو التوافق في المجتمع، فإن للأحزاب السياسية أدواراً حاسمة تؤديها ك "صانعين للحكم الديمقراطي" والديمقراطية الحديثة لا يمكن تصورها الا من حيث الأحزاب.

ظلت آمال الكورد بتأسيس كيان مستقل لهم في إطار مشترك مع العرب داخل الدولة العراقية تتبدد يوماً بعد يوم بسبب خطأ تلك السياسات التي مورست بحقهم من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة. الأمر الذي دفع بهم إلى الإستمرار في الثورات والإنتفاضات المسلحة، ومن أبرز هذه الإنتفاضات، إنتفاضة آذار ١٩٩١[30]، التي وضعت الكورد على طريق تقرير المصير.

ونتيجة للظروف السياسية التي إستجدت في العراق بعد هزيمة القوات العراقية في الكويت من قبل قوات التحالف تمكنت الجبهة الكوردستانية[31] وبمشاركة جماهير كوردستان ولأول مرة في تأريخ نضال شعب كوردستان في العراق من تحرير الجزء الأكبر من أراضي كوردستان العراق، ووقفت أمريكا إلى جانب الكورد في إنتفاضتهم، فضلاً عن بعض الدول الأوروبية المناهضة للحرب على الكويت.

وبعد فشل المحادثات بين الجبهة الكوردستانية وقيادة نظام البعث في ٢٦ تشرين الأول ١٩٩١، بسبب عدم تجاوب الجانب الحكومي مع مطالب الشعب الكوردي، أقدمت الحكومة العراقية على سحب المؤسسات الإدارية في مناطق كوردستان، وفرض حصاراً إقتصادياً داخلياً عليها فضلاً عن حصار دولي فرضتها الأمم المتحدة على العراق بأكمله، بهذا فرضت على كوردستان عقوبات مزدوجة أي عاشت تحت حصارين، حيث خلق هذا فراغاً إدارياً وقانونياً، لذا فكرت قيادةالجبهة الكوردستانية لا بإعلان الإستقلال كما كان متوقعاً، ولكن قام باللجوء إلى الخيارين: الأول هو الإقدام سريعاً بتوجيه الإدارة الحكومية المحلية بتسيير أمور المواطنين اليومية، لمنع توقف الحياة في الإقليم، وثانياً الإعداد بالوسائل المتاحة محلياً لتنظيم إنتخابات شعبية، تمهد لإقامة هيئة نيابية وحكومة محلية في الإجزاء المحررة في الإقليم، وبغية التحول من الشرعية الثورية (سلطة الجبهة الكوردستانية) إلى الشرعية القانونية. وكانت أولى خطوات في هذا المسار هي إعلان هذه الإنتخابات على صعيد الإقليم بالإعتماد على آليات ديمقراطية يتم

[30] عبدالرحمن سليمان الزيباري، الوضع القانوني لإقليم كوردستان العراق في ظل قواعد القانون الدولي العام، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، أربيل-العراق، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، ص٢٤١ وما بعدها.

[31] تشكلت الجبهة الكوردستانية في (مارس ١٩٨٨) بعد إنعقاد عده إجتماعات بين الأحزاب الكوردية المعارضة للحكومة المركزية في منطقة (راژان) الحدودية وكانت أعمالها تنصب على دراسة الوضع في العراق ودور الحركة الكوردية عموم الحركة الوطنية الديمقراطية العراقية، والأحزاب السياسية التي تؤلف الجبهة هي: الحزب الديمقراطي الكوردستاني، الإتحاد الوطني الكوردستاني، حزب الإستقلال الديمقراطي الكوردستاني (پاسۆک)، الحزب الإشتراكي لكوردستان العراق، الحزب الشيوعي العراقي، حزب الشعب الديمقراطي الكوردستاني، وفي عام ١٩٩٠ انضم إلى الجبهة كل من حزب كادحي كوردستان، والحركة الديمقراطية الآشورية. للمزيد من المعلومات انظر: ياسين محمود عبابكر، دور الإنتخابات البرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣، مطبعة الحاج هاشم، أربيل-العراق، ٢٠١٣، ص ١٦٥.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

عن طريقها إختيار هيئة نيابية وحكومة منتخبة. ولكي تتسم العملية بالشرعية، وتأخذ إطاراً قانونياً، فقد أصدرت الجبهة الكوردستانية لهذا الغرض قانون إنتخاب رقم (١) لسنة ١٩٩٢[32].

وقد جرت فعلاً منذ ذلك التأريخ اربع جولات إنتخابية على الصعيد الإقليمي للبرلمان إقليم كوردستان العراق، الأولى عند بداية تأسيس الحكم المحلي في سنة ١٩٩٢[33]، والثانية في عام ٢٠٠٥، والثالثة في عام ٢٠٠٩، والرابعة والأخيرة في عام ٢٠١٣.

شكل إحتلال العراق من قبل القوات المتعدده الجنسيات عام ٢٠٠٣ مرحله إنتقالية بالنسبه لإقليم كوردستان العراق كما كان هذا التحول مؤشراً لبداية تحول جرى في وضع الإقليم داخلياً وخارجياً، بسبب التغيير في الكثير من المعطيات السياسية الداخلية والخارجية للعراق، فقد أعقب ذلك الخلاف السياسي[34] بين الحزبين الرئيسين وحلت محله العلاقات السلمية، حيث قاما بترتيب البيت الكوردي، وقد إتخذت خطوات عديدة لتوحيد الإدارتين (أربيل، السليمانية) لأجل التشكيل حكومة مشتركة نالت ثقة البرلمان الكوردي في ٧ آيار ٢٠٠٦، إلى جانب خطوات أخرى سبقت ذلك كإستحداث منصب رئاسة الإقليم.

تجدر الإشارة إلى أن إقليم كوردستان العراق كن واحداً من أكبر الفائزين في نظام العراق بعد عام ٢٠٠٣. ومع إنحسار معظم العراقيين في الحرب الأهلية والعنف الطائفي في عام ٢٠٠٦، كانت منطقة كوردستان قد ضمنت بالفعل إستقلالية بعيدة المدى متاخمة للإستقلال. كما تجمع الأكراد مواقف مؤثرة في حكومة بغداد، وبالتالي إكتسبوا دوراً حيوياً إستراتيجياً في الشؤون السياسية العراقية.

---

[32] بەدران ئەحمەد حەبیب، هەڵبژاردنەکانی کوردستان ١٩ ئایار ١٩٩٢ بەڵگە و دەستهاوێژ، دەزگای چاپ و بڵاوکردنەوەی ئاراس، هەولێر-عێراق، چاپی دووەم، ٢٠٠٠، ل١٩٣.

[33] یاسین صالح، ئۆپۆزسیۆنی سیاسی لێکۆلینەوەیەکی شیکاری بەراوردکاریە دەربارەی هەندێ ئەزمونی رۆژهەڵاتی ناوەڕاست (میسر، تورکیا، هەرێمی کوردستان، چاپخانەی ڕەنج-عێراق، چاپی یەکەم، ٢٠٠٩، ل٣١٥. ایضاً سرهنگ حمید البرزنجي، إنتخابات إقليم كوردستان العراق بين النظرية والتطبيق "دراسة مقارنة"، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، أربيل-العراق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص٢٤٧.

[34] نعني بذلك الخلاف الذي نشأ بين قيادات الحزبين الرئيسين في كوردستان (الحزب الديمقراطي الكوردستاني و الإتحاد الوطني الكوردستاني)، حول كيفية تقاسم السلطة وإدارة ارادات الإقليم، تصاعد لكي ينفجر إلى حرب الداخلية في عام ١٩٩٤ استمرت لغاية ١٩٩٨، وكانت آثارها السلبية على العملية السياسية وظاهرة الإستقرار السياسي وعلى عملية التحول الديمقراطي في الإقليم، وكذلك ألحقت أضراراً كبيرة بالعملية الإقتصادية الفتية التي بدأت في إقليم كوردستان العراق آنذاك ، وكانت تلك الحرب هي السبب الرئيس في تعطيل البرلمان وعدم قدرته على تجديد نفسه عبر إنتخابات دورية كما كان مقرراً لها وفق النظام الإنتخابي المعتمد، وأدى إلى تقسيم حكومة الإقليم على حكومتين، إحداهما في السليمانية يديرها الإتحاد الوطني الكوردستاني، والأخرى في أربيل يديرها الحزب الديمقراطي الكوردستاني، وبعد وصول الطرفين إلى قناعة عدم إمكانية أي طرف من نفي الآخر عسكرياً، قبل الطرفان بالهدنة وفي ١٧ أيلول عام ١٩٩٨ وبرعاية وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك (مادلين أولبرايت) اتفق الحزبان على وقف اطلاق النار وتوقيع إتفاقية سلام بينهما في واشنطن والتي دعيت بإتفاقية (المصالحة والسلام)، ولم تسفر هذه المبادرات عن توحيد الحكومتين، بل طرأ تحسن نسبي على العلاقات وحدث تطبيع لبعض النشاطات. للمزيد انظر: ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل: دكتاتورية ديمقراطية أم تقسيم، ترجمة: رمزي ق. بدر، شركة دار الوراق للنشر، لندن، ٢٠٠٥، ص٣٢٨-٣٣٥. و ايضاً: رزگار محمد قادر، له پێناو کوردستانێکی نوێدا، چاپخانەی مناره، هەولێر-عێراق، چاپی یەکەم، ٢٠٠٧، ل٢٣١.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

كما إستفادت العراق من بيئتها الأمنية المستقرة من خلال إستغلال إحتياطاتها من النفط والغاز، مستقلة عن حكومة بغداد. وهي على وشك الإنتهاء من مشروع خط أنابيب من شأنه أن يمنحها إستقلالية معززة عن العراق.

وقد تميزت إنتخابات الدورة الثالثة في ٢٥ تموز ٢٠٠٩ بمشاركة قوائم مختلفة متنافسة، وكان منها القائمة الكوردستانية، وهي تحالف يضم الحزبين الرئيسين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والإتحاد الوطني الكوردستاني، تليها قائمة الخدمات والإصلاح، وهي تحالف يضم أربعة أحزاب الكوردستانية بعد الحزبين الرئيسين في كوردستان، وهي الإتحاد الإسلامي الكوردستاني والجماعة الإسلامية في كوردستان والحزب الإشتراكي الكوردستاني وحزب كادحي كوردستان جناح قادر عزيز، والقائمة التغيير التي أسسها القيادي المنشق عن الإتحاد الوطني (نوشيروان مصطفى)، وأخيراً قائمة الحرية والعدالة الإجتماعية، التي تضم سبعة أحزاب وقوى يسارية وعلمانية متقاربة فيما بينهما وهي: الحزب الشيوعي الكوردستاني، وحزب كادحي كوردستان جناح بلين عبدالله، وحركة دعاة الديمقراطية، وحزب العمل المستقل الكوردستاني، وحزب حرية كوردستان، والحزب الوطني الكوردستاني، الحركة الديمقراطية لشعب كوردستان[35].

يمكن أن نشير إلى بعض التحولات التي أفرزتها هذه الدورة وأبرزها: إضعاف ظاهرة المناصفة في تقاسم السلطة والتي شوهت صورتها في الإقليم خلال إنتخابات الدورة الأولى في ١٩ آيار ١٩٩٢ وسببت عدم إستقراراً في الأداء وتذمراً من المواطنين على سوء الإدارة والفوضى التي إنتشرت بين مرافقها، وزيادة نسبة تمثيل المرأة حيث فازت ٣٩ إمرأة من أصل ١١١ عضو البرلماني أي بنسبة ٣٥%، وظهور قوى جديدة في الإقليم وحصولها على نسبة جيدة من المقاعد لأول مرة في كوردستان، أرتأت عدم المشاركة في الحكومة والقيام بدورها النيابي ككتلة معارضة وظيفتها مراقبة أعمال الحكومة وأدائها السياسي ومحاسبتها، وهي حالة صحية لم تشهدها التجربة النيابية في الإقليم من قبل، ومؤشر من مؤشرات التنمية السياسية والإستقرار السياسي في كوردستان[36].

وقبل إنتهاء الفترة القانونية للدورة الإنتخابية الثالثة لبرلمان إقليم كوردستان-العراق، خاطب الدكتور ارسلان بايز رئيس برلمان إقليم كوردستان العراق بتأريخ ٢٠١٢/١٢/٥ بشكل رسمي وفي الكتاب المرقم ٦٢٩٨/٣/٤ رئاسة اقليم كوردستان لتحديد الموعد الرسمي لإجراء إنتخابات الدورة البرلمانية الرابعة لبرلمان الإقليم. علماً وفي تأريخ ٢٠١٣/٤/١٨ أصدر رئيس اقليم كوردستان القرار الرسمي رقم (٥٠) وحدد يوم ٢٠١٣/٩/٢١ موعداً رسمياً لإجراء الإنتخابات البرلمانية إلى جانب انتخابات رئاسة اقليم كوردستان بإعتبار أن الفترة القانونية لولاية رئيس الإقليم تنتهي في نفس الموعد.

وفي يوم ٢٠١٣/٩/٢١ اجريت الإنتخابات البرلمانية في إقليم كوردستان العراق بمشاركة (٣١) قائمة إنتخابية في حين فازت (١٧) قائمة إنتخابية[37].

[35] الدورة الإنتخابية الثالثة لبرلمان اقليم كوردستان العراق، يوم الزيارة ٢٠١٨/٣/١٣، المتاح على البريد الألكتروني:www.kurdistan-parliament.org

[36] ياسين محمود عبابكر، المصدر السابق، ص١٨٧. وايضاً عدنان منصور حسين، العلاقات الخارجية لحكومة أقليم كوردستان العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ "دراسة تحليلية"، رسالة الماجستير غير المنشورة، جامعة صلاح الدين، كلية القانون والسياسة-قسم السياسة، أربيل، ٢٠١٣، ص٥١-٥٢.

[37] الدورة الإنتخابية الرابعة لبرلمان اقليم كوردستان العراق، يوم الزيارة ٢٠١٨/٣/١٤، المتاح على البريد الألكتروني:www.kurdistan-parliament.org

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ويمكن أن نشير إلى بعض نقاط الضعف في هذه الدورة هي غياب المنافسة السياسية الحقيقية بين القوى الكوردستانية الفاعلة والمؤثرة في الساحة السياسية، وقد نجم عن هذا غياب حقيقي للمعارضة البرلمانية لمراقبة أعمال الحكومة وأدائها السياسي رغم أهميتها. وقد يكون بسبب عدم ظهور قوى المعارضة البرلمانية إنعكاسات سلبية على إستقرار إقليم كوردستان العراق.

وقد عقد في يوم ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ الاستفتاء على استقلال كردستان العراق، مع إظهار النتائج التمهيدية إدلاء الغالبية العظمى من الأصوات بنسبة ٩٢%، لصالح الاستقلال ونسبة مشاركة بلغت ٧٢%. وصرحت حكومة إقليم كردستان بأن الاستفتاء سيكون ملزم،لأنه سيؤدي إلى بدء بناء الدولة وبداية للمفاوضات مع العراق بدلا من إعلان الاستقلال الفوري.ولقد رفضت حكومة العراق الاتحادية شرعية الاستفتاء[38].

وهذه الخطوة كانت ضد إرادة الحكومة المركزية في بغداد ومخالفة لتحذيرات المجتمع الدولي. إسرائيل وحدها هي التي دعمت التطلعات الاستقلالية للأكراد العراقيين. وذلك جزئيا لتخمينات استراتيجية، كما قالت الخبيرة الإسرائيلية للشؤون الكردية أوفرا بينغيو التي أوضحت أن ذلك يعود لأسباب أخلاقية بوجه خاص: "نحن نعتقد أن الأكراد تألموا بنفس الطريقة مثل اليهود. ولم ننسى أن الأكراد هم الذين مكنوا أكثر من ١٠٠٠ يهودي عراقي من الفرار، عندما تعرض اليهود للاضطهاد في العراق"[39].

كان من المقرر أن يُعقد هذا الاستفتاء في عام ٢٠١٤ في خضم الجدل والنزاع بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية للعراق، واكتسبت النداءات الطويلة الأجل للاستقلال الكرديزخما في أعقاب هجوم شمالي العراق الذي شنه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والذي تخلتفيه القوات الخاضعة لسيطرة بغداد عن بعض المناطق، ثم استولت عليها قوات البيشمركة الكردية والتي يسيطر عليها الكرد بحكم الواقع.

خلال الفترة من ١٦-١٧ أكتوبر ٢٠١٧ دخلت القوات العراقية مدعومة بالحشد الشعبي (المليشيات الشيعية المدعومة من إيران) الأراضي المتنازع عليها في شمال العراق، خاصة محافظة كركوك الغنية بالنفط والغاز الطبيعي، بين حكومة الإقليم في كوردستان والحكومة المركزية، وكان ذلك تحولاً كبيراً على صعيد المسألة الكوردية في العراق والدول المجاورة وقضت-ولو على حين- على إحدى أكبر تحديات التي كانت تهدد العراق ككيان منذ الإحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣[40].

وللحقيقة؛ فإن تلك الأحداث تركت جروحا معنوية غائرة في وجدان الشعب الكوردي، وآثارا سيئة على إستقراره السياسي، لا قدرة للنظام الكوردستاني الحالي على معالجتها، فالمرحلة حرجة للغاية، تحتم إعادة هيكلة هذا النظام وفق قواعد حديثة.

---

[38] ماتياس فون هاين، كردستان العراق-مأزق الإستفتاء والحسابات الخاطئة، يوم الزيارة (٢٠١٨/٣/١٥)، المتاح على البريد الألكتروني، http://www.dw.com

[39] نقلاً عن ماتياس فون هاين، المصدر السابق.

[40] د. عثمان علي، كردستان العراق: تحولات وآفاق، يوم الزيارة (٢٠١٨/٢/٥)، المتاح على الرابط الألكتروني: http://www.dw.com

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وقال الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق يان كوبيش، متحدثاً في مناسبة يوم الأمم المتحدة، إن الذكرى السنوية لبدء نفاذ ميثاق الأمم المتحدة تأتي في وقت يشهد فيه العراق تغييرًا كبيرًا.

وأضاف في تصريحه الصحافي بالمناسبة وتلقت "إيلاف" نصه، أن تنظيم داعش قد "هُزم على نطاقٍ واسعٍ رغم أنه ما زال عدواً ماثلاً ولا تزال مواجهته تمثل أولوية. وهذا ما أتاح الفرصة للعديد من بين الملايين من المواطنين الذين نزحوا نتيجة لهذا النزاع للعودة إلى ديارهم وإعادة بناء حياتهم. كذلك، فإنها فرصة لإعادة النظر في أداء النظام السياسي وإصلاحه بطريقة تفتح لجميع المكونات والأقليات ولجميع العراقيين في العراق ما بعد داعش آفاقاً جديدة كمواطنين متساوين بالحقوق والفرص، مما يضع حداً لدوامات العنف والإرهاب المتكررة".

وأوضح كوبيش أن الطرفين اعربا علناً عن رغبتهما في الدخول في حوارٍ ومفاوضاتٍ على أساس الدستور، والأمم المتحدة مستعدة للمساعدة، إذا ما طلب منها ذلك، حيث انها شرعت مسبقاً في التعامل مع الآثار الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث بشكل مأساويّ أيضاً، في طوز خورماتو وكركوك وبعض الأماكن الأخرى"[41].

ومن خلال ما تقدم يمكن القول، إنه على الرغم من أن عملية التحول الديمقراطي في كوردستان جاءت بمساعدة خارجية، وشابها عنصر المفاجئة وعدم التخطيط بالنسبة للعراق ككل وإقليم كوردستان خصوصاً. ولكنها حققت إنجازات كبيرة وملموسة بدون شك على الصعيد السياسي والإقتصادي وحتى الإجتماعي والثقافي، حيث دفعت بعجلة التقدم والإنجازات إلى الأمام وأعطت الشرعية الدولية لهذا الإقليم كإقليم فيدرالي ضمن الدولة العراقية، كما مهدت لممارسة حرية الفرد والجماعة في إطار احترام حقوق الإنسان وحقوق المواطنة المتساوية، وابراز دور المرأة في مختلف مناحي الحياة.

الخاتمة

[41] د. أسامة مهدي، الأمم المتحدة تدعو لإصلاح النظام السياسي في العراق"أربيل تعلن إستعدادها لتجميد الإستفتاء وتدعو لوقف إطلاق النار فوراً"، يوم الزيارة (٢٠١٨/٣/١٦)، المتاح على الرابط الألكتروني: http://elaph.com/Web/News/2017/10/1173700.html

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

من خلال دراستنا هذه التي تناولت موضوع الأحزاب السياسية كأساس لها بإعتباره أحد أشكال التنظيم، والتي هي منتشرة في جميع أنحاء العالم ولكن بدرجات متفاوتة، وموضوع الاستقرار السياسي كعامل مرتبط ومتغير تابع للموضوع الأساس، فإنها "أي الدراسة"، أخذت بعين الاعتبار تناول كلا الموضوعين من أوجه عدة، حيث تم العرض لهما بداية من خلال التطرق إلى مختلف الاتجاهات النظرية المساهمة في التعريف بالموضوع لإعطاء سند نرتكز عليه.

وخلصنا إلى أن تحديد مفهوم الأحزاب السياسية بدقة متماثلة ليس أمرا سهلاً؛ ذلك أن هذه الظاهرة تتخذ مفاهيمَ مختلفةً حسب تعدد الآيديولوجيات، وإلى تطور النظرة وتنوع وظيفة الأحزاب وأدوارها؛ وعليه فإننا -بجمع كل هذه المفاهيم- نحصل على تعريف أكثر قرباً للمعنى الصحيح للظاهرة من خلال اعتبار الحزب أنه جماعة متحدة من الأفراد، تسعى من خلال الجهود المشتركة إلى تحقيق المصلحة الوطنية، وفقاً للمبادىء الخاصة التي يعتنقها أفراد هذه الجماعة. كما تعرفنا من خلال البحث على أنواع الأحزاب السياسية وأنماط النظم الحزبية ووظائف الحزب وأدواره. ثم يتبعه إيضاح لماهية الإستقرار السياسي ومجموعة من المؤشرات للإستقرار وأهم العوامل المؤثرة على ظاهرة الاستقرار السياسي.

أمّا المبحث الثالث-وهو المبحث التطبيقي- فقد اختص بدراسة حالة إقليم كوردستان العراق من خلال تسليط الضوء على تفسير دور الأحزاب السياسية في الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي للمجتمع الكوردي. حيث توجد اليوم في الإقليم أكثر من (٣٥) حزباً وتنظيماً سياسيا قانونياً، أما الخلاف الذي يدب بين قيادات وكوادر الأحزاب الموجودة في الإقليم فلها آثار عديدة، وقد ألحقت أضراراً كبيرة بالعملية الاقتصادية والتنمية و الآثار السياسية والاجتماعية، كما أثرت على الفعالية الإدارية والاستقرار السياسي وغيرها، وكلها آثار سلبية كلفت الإقليم فوات فرص الإصلاح وضياع الموارد المادية والبشرية، وساهمت في تعقيد الأوضاع السياسية الراهنة.

المصادر العربية والمترجمة

أولاً: القرآن الكريم:

- القرآن الكريم.

ثانياً: المعاجم و القواميس

1 - س.م. لحام وآخرون، القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2 - إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الرابعة، ٢٠١٢.

3 - كميل حبيب و أحمد عودي، قاموس المفردات الدبلوماسية والعلاقات الدولية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس-لبنان، ٢٠٠٥.

ثالثاً: الكتب العربية والمترجمة:

1 - آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد-بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

2 - رالف م. غولدمان، من الحرب إلى سياسة الأحزاب (التحول الحرج إلى سيطرة المدنية)، ترجمة فخري صالح، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، ١٩٩٦.

3 - رجب عبدالحميد، مبادىء العلوم السياسية، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، الطبعة الأولى، ٢٠١٦.

4 - سرهنگ حميد البرزنجي، إنتخابات إقليم كوردستان العراق بين النظرية والتطبيق "دراسة مقارنة"، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، أربيل-العراق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.

5 - سعاد الشرقاوى، الأحزاب السياسية (أهميتها-نشأتها-نشاطها)، جامعة القاهرة-كلية الحقوق، يونية ٢٠٠٥.

6 - صاموئيل هنتغتون، النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، ترجمة: فلو عبود، دار الساقي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

7 - عبدالرحمن سليمان الزيباري، الوضع القانوني لإقليم كوردستان العراق في ظل قواعد القانون الدولي العام، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، أربيل-العراق، الطبعة الأولى ٢٠٠٢.

8 - قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى ٢٠١٢ .

9 - لطفي لبيب شاكر وآخرون، مبادىء العلوم السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٦.

10 - ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل: دكتاتورية ديمقراطية أم تقسيم، ترجمة: رمزي ق. بدر، شركة دار الوراق للنشر، لندن، ٢٠٠٥.

11 - نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

12 - ياسين محمود عبابكر، دور الإنتخابات البرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣، مطبعة الحاج هاشم، أربيل-العراق، ٢٠١٣.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

رابعاً: الرسائل والأطاريح:

1 - فضلون آمال، إستخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام (دراسة تحليلية)، رسالة الماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علوم الإعلام والإتصال، قسنطينة.

2 - صباح صبحي حيدر، الأحزاب ودورها في التنشئة السياسية في إقليم كوردستان العراق "دراسة تحليلية ميدانية"، رسالة الماجستير غير المنشورة، جامعة صلاح الدين، كلية القانون و السياسة-قسم السياسة، أربيل، ٢٠٠٣.

3 - جونا صبحي جميل، ظاهرة الإستقرار واللأستقرار السياسي (دراسة في الحالة العراقية بعد ٢٠٠٣)، رسالة الماجستير غير منشورة، جامعة صلاح الدين، كليه القانون والعلوم السياسية، ٢٠١٣.

4 - علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، التنمية السياسية ودورها في الإستقرار السياسي في سلطنة عمان (١٩٨١-٢٠١٢)، رسالة الماجستير غير المنشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٢.

5 - كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الإستقرار السياسي في شمال إفريقيا-دراسة حالة جزائر، رسالة الماجستير غير المنشورة، جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٢.

6 - عدنان منصور حسين، العلاقات الخارجية لحكومة أقليم كوردستان العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ "دراسة تحليلية"، رسالة الماجستير غير المنشورة، جامعة صلاح الدين، كلية القانون والسياسة-قسم السياسة، أربيل، ٢٠١٣.

خامساً: المجلات:

1 - محمد الصالح بوعافيه، الإستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون لجامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، العدد الخامس عشر/٢٠١٦.

سادساً: المصادر الألكترونية

1 - الدورة الإنتخابية الثالثة لبرلمان اقليم كوردستان العراق، يوم الزيارة ٢٠١٨/٣/١٣، المتاح على البريد الألكتروني:www.kurdistan-parliament.org

2 - الدورة الإنتخابية الرابعة لبرلمان اقليم كوردستان العراق، يوم الزيارة ٢٠١٨/٣/١٤، المتاح على البريد الألكتروني:www.kurdistan-parliament.org

3 - ماتياس فون هاين، كردستان العراق-مأزق الإستفتاء والحسابات الخاطئة، يوم الزيارة (٢٠١٨/٣/١٥)، المتاح على البريد الألكتروني،http://www.dw.com

4 - عثمان علي، كردستان العراق: تحولات وآفاق، يوم الزيارة (٢٠١٨/٢/٥)، المتاح على الرابط الألكتروني: http://www.dw.com

5 - أسامة مهدي، الأمم المتحدة تدعو لإصلاح النظام السياسي في العراق "أربيل تعلن إستعدادها لتجميد الإستفتاء وتدعو لوقف إطلاق النار فوراً"، يوم الزيارة (٢٠١٨/٣/١٦)، المتاح على الرابط الألكتروني: http://elaph.com/Web/News/2017/10/1173700.html

المصادر الإنجليزية:

اولاً: القواميس

13- DictionnaireLarrouus, Paris, Larrosse, 1982, p: 389.

ثانياً: الكتب:

14- Jan Erik lane and Svante Arson, Politics and Society in Western Europe, London: sage publications, fourth edition, 1999. P: 294.

ثالثاً: المصادر الألكترونية

1- J. Shola Omotola, Political Parties and the Quest for Political Stability in Nigeria, Taiwan Journal of Democracy, volume 6, No.2,December 2010, p: 127-128, day of visit (8/3/2018), available on the link, http://www.researchgate.net.

المصادر الكوردية

أولاً: الكتب الكوردية المترجمة :

15 - بەدران ئەحمەد حەبیب، هەڵبژاردنەکانی کوردستان ١٩ ئایار ١٩٩٢ بەڵگە و دەستهاوێژ، دەزگای چاپ و بڵاوکردنەوەی ئاراس، هەولێر-عێراق، چاپی دووەم، ٢٠٠٠.

16 - حەسەن مستەفا گەزنەیی و بژار عبدالله ئەحمەد، سیستەمە سیاسیەکان (سیستەمی سیاسی عێراق و هەرێمی کوردستان وەک نموونە)، ناوەندی چاپ و بڵاوکردنەوەی سۆران-عێراق، ٢٠١٢.

17 - حەمید دەباشی، بەهاری عەرەبی کۆتاییی پۆستکۆلۆنیالیزم، وەرگێرانی لە ئینگلیزیەوە: گۆران سەباح، دەزگای چاپ و بڵاوکردنەوی ئاراس، هەولێر-عێراق، چاپی یەکەم، ٢٠١٢.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

١٨ - خامۆش عمر عبدالله و د. عدنان عبدالله رشيد، بنەماكانی سیستەمە سیاسیەكان، كتێبخانەی یادگار، سلێمانی-عێراق، چاپی دووەم، ٢٠١٥.
١٩ - رزگار محمد قادر، لە پێناو كوردستانێكی نوێدا، چاپخانەی منارە، هەولێر-عێراق، چاپی یەكەم، ٢٠٠٧.
٢٠ - یاسین صالح، ئۆپۆزسیۆنی سیاسی لێكۆلینەوەیەكی شیكاری بەراوردكاریە دەربارەی هەندێ ئەزمونی رۆژهەڵاتی ناوەڕاست (میسر، تورکیا، هەرێمی كوردستان، چاپخانەی ڕەنج-عێراق، چاپی یەكەم، ٢٠٠٩.

پوختەی توێژینەوە

ئەم توێژینەوەیە سەبارەت بە ((رۆڵی پارتە سیاسیەكانە لە سەقامگیری سیاسی هەرێمی كوردستانی عێراق))، جێگای ئاماژە پێكردنە دوای ئەوەی رژێمی پێشووی عێراق لە مانگی تشرینی یەكەمی ساڵی ١٩٩١، بڕیاریدا بە كشانەوەی سەرجەم دامەزراوە سەربازی و سیاسی و مەدەنیەكانی لە پارێزگاكانی هەولێر و دهۆک و سلێمانی، ئەم هەنگاوە پاڵی بە هێزە سیاسیە كوردەكان نا، بۆ دامەزراندنی سیستەمێكی سیاسی بەدیل كە بتوانێت رۆڵی هەبێت لە سەقامگیری سیاسی و دانانی هەرێم لەسەر رێچكەی گەشەسەندنی ئابوری و كۆمەڵایەتی و بەهێزكردنی پەیوەندییەكانی لەگەڵ وڵاتانی دەرەوە.

بۆیە توێژینەوەكە جەخت دەكاتەوە لەسەر مامەڵەكردن لەگەڵ زیاد لە رێبازێک بەپێی بیرۆكەی ((تەواوكاری رێبازی)) لەو رێبازانەش: رێبازی شیكردنەوەی-مێژوویی، رێبازی شیكردنەوەی-وصفی و هەروەها توێژینەوەی حاڵەت.

لەبەر رۆشنایی ئەو كێشەیەی كە لێوەی سەرچاوەی گرتووە، و ئەو گریمانە سەرەكیەی كە دەیەوێت بیسەلمێنێت هەیكەلیەتی توێژینەوەكە سەرەرای پێشەكیەكەی بۆ سێ ئاخاوتن و كۆتاییەک دابەش بووە:

لە ئاخاوتنی یەكەمدا ((چوارچێوەی تیۆری و چەمكیەكانی پارتە سیاسیەكان)) مان كۆلیوەتەوە.

بەڵام هەرچی ئاخاوتنی دووەمە تیایدا كۆلیومانەتەوە لە ((ماهیەتی سەقامگیری سیاسی)).

ئاخاوتنی سێیەم و كۆتاییش تەرخانكراوە بۆ لێكۆلینەوەی ((رۆڵی پارتە سیاسیەكان لە سەقامگیری سیاسی و ناسەقامگیری سیاسی هەرێمی كوردستانی عێراق وەک نموونە)).

لە كۆتایی باسەكەشدا پوختەیەک لە گرنگترین ئەو دەرئەنجامانەی كەپێی گەیشتووین دەخەینەڕوو:

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

1 - هۆشیارکردنەوەی تاکی کورد سەبارەت بە کێشەو ململانێکانی نێوان ئەو پارتە سیاسیانەی کە لە ناو پانتایی سیاسی هەرێمدا کاردەکەین وکاریگەرییە نەرێنیەکانی لەسەر پرۆسەی سەقامگیری سیاسی و مایەپووچبوونی ژێرخانی ئابوری هەرێم و دواکەتوویی و پچڕانی پەیوەندییەکانی هەرێم لەگەڵ وڵاتانی کۆمەڵگای نێو دەوڵەتی.

2 - دامەزراندنی سیستەمێکی سیاسی ڕاستەقینەو دروست کە بتوانێت بە شێوەیەکی ڕێژەیی پرەنسیپە سەرەکیەکانی دیموکراسی پەیڕەو بکات و هەڵبژاردن بە شێوەیەکی دەوری هەر چوار ساڵێک ئەنجام بدرێت لە کاتی خۆیدا تاکو متمانەی سیاسی نێوان گەل و دەسەڵات بەهێز بێت و هەروەها بتوانرێت چاکسازی ڕەگ و ریشەیی لەسەرجەم دامەزراوە دەستورییەکانی هەرێم بێتە کایەوە و سەقامگیری سیاسی ناوخۆش پارێزراو بێت.

Abstract

The research under the title "The role of political parties in the political stability and political instability of the Kurdistan Region of Iraq as a model) to show how the political parties have a role or influence on the process of political stability and political instability within the Kurdish society.

It is worth mentioning that in the context of democratic transformation in the Kurdistan Region of Iraq, the importance of developing the role of political parties becomes an important and effective role in creating a social, economic and political life system in society.

For this purpose, the researcher relied on more than two approaches to scientific research such as analytical and historical approach, analytical and descriptive approach, and case study.

In light of the problematic nature of the research and its basic premises, the structure of the research was divided into three sections:

The first is the general theoretical framework aimed at shedding light on the theoretical issues of the phenomenon of political parties and divided it into two requirements: The first requirement to deal with the concept of political parties was defined as a language and a formula. The second is to discuss the types of political parties and types of systems Party and party functions.

In the second section, it was devoted to defining political stability by addressing the most important theoretical trends that contributed to defining its nature by dividing it into two requirements: The first requirement was devoted to clarifying indicators of political stability, and the second is to discuss the factors influencing the phenomenon of political stability.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

The third and last topic: To enrich the research, we decided to attach to its theoretical and practical aspects this topic, in which we highlight the role of political parties on the phenomenon of political stability and political instability.

The research was followed by a conclusion that includes the most important conclusions we reached, including:

1- Educating the Kurdish citizens about the negative effects of the problems and differences between the political parties operating in the Kurdistan Region of Iraq and the non-arrangement of the Kurdish House to achieve stability in various political, economic and social aspects through the various visual and audio media.

2. The problem of political instability in the Kurdistan Region of Iraq can not be dealt with through the necessary institutional reforms of the administrative and financial institutions of the State or regulatory bodies alone, but through the alliance of all organs, institutions and state authorities, including government agencies, regulators, the private sector and also civil society.